جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

استعراض الاسس المنهجية المقترحة لاجراء تجربة بحث ميداني عربي ناجح في مجال الجريمة والجنح

الدكتور عبدالمالك الاخرس

الرياض

1412 هـ - 1991 م

استعراض الأسس المنهجية المقترحة لاجراء تجربة بحث ميداني عربي ناجح في مجال الجريمة والجنح

الدكتور عبدالمالك الأخرس

المقدمـــة:

شغلت الاحصاءات والأبحاث الاجتماعية عموماً مكانة متميزة بين سائر ميادين الاحصاء الأخرى، وقد تطورت هذه الاحصاءات على اختلاف أنواعها خلال العقود الثلاثة الماضية بوتائر أعلى من تلك التي تحققت في ميادين الاحصاءات الأخرى، سواء من حيث الأساليب والمنهجيات المتبعة في جمع بياناتها، أو من حيث دقتها وشمولها واعداد مؤشراتها، على نحو يغطي معظم جوانبها. وذلك نتيجة تعدد مصادرها وسهولة جمع المعلومات عنها، والاهتمام الكبير الذي حظيت به على الصعيد العربي والدولي.

وتعتبر الجريمة مرضاً اجتماعياً خطيراً تسعى كافة المجتمعات جاهدة الى تشخيصه وعلاجه والوقاية منه، حيث رافق الخلية الأولى في المجتمع ولازم نشوء المجتمعات وتطورها.

والجريمة هي: أسلوب انساني يقوم به الفرد ويفضي غالبا الى الأضرار بحق أو قيمة أو مصلحة قانونية أو تعريضها للخطر. وهي

وليدة الصراع بين وجدان المجتمع، أو بين رغبات النفس وحاجاتها وميولها من جهة وضرورات العيش المشترك من جهة أخرى والذي لا تستقيم ولا تطيب الحياة الا به.

لذلك كان لابدَّ من وضع الأسس التي توضح الحدود والصلات القائمة بين حرية الفرد وضرورات العيش في المجتمع، وتبين حوق وواجبات كل منهما إزاء الآخر، ووضع المؤيدات القوية التي تصون العلاقات الاجتماعية وتضمن تناسقها، وتنزل العقاب بكل من يقدم على خرقها، وقد استلزم ذلك تحديد الأفعال والتصرفات التي تمس أمن الفرد والمجتمع وتهدد نظمه وقيمه، وبيان الشروط اللازمة لاعتبار الفاعل مجرماً ووضع القواعد اللازمة الى استقصاء الجرائم وجمع أدلتها للكشف عن الفاعلين وملاحقتهم ومن ثم محاكمتهم وانزال العقاب بهم.

والجريمة عموما ظاهرة طارئة يمكن علاجها والتخلص منها، إذا تم تشخيصها وعرفت دوافعها وأسبابها وتقسم عادة من حيث جسامتها وخطورتها والعقوبة المقررة بشأنها الى ثلاثة انواع: «جناية ـ جنحة ـ مخالفة». الجنايات أخطرها تليها الجنح ثم المخالفات.

وقد أحرزت الدراسات الأنسانية المعاصرة تقدماً واضحاً عندما التزمت باسلوب البحث العلمي، وقواعد المنهج الموضوعي في تحليل الظواهر الاجتماعية والعلاقات ذات التأثير المتبادل بين الانسان

ومختلف عناصر البيئة، وحظيت دراسة ظاهرة الجريمة باهتمام علماء النفس والاجتماع ورجال القانون والقضاء، فبحثوا في اسبابها وأثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية عليها من حيث الجنس، والسن والحالة التعليمية والمهنية ومستوى الدخل وظروف البيئة السكنية، وكيفية معالجتها والوقاية منها.

وفي سوريا حققت الاحصاءات والدراسات الاجتماعية التي تعود نشأتها الى عهد بعيد تقدماً كبيراً واعطيت على الدوام أولوية في سلم اهتمامات جهازها الاحصائي.

فقد قام المكتب المركزي للاحصاء بتطوير أساليب ومنهجية عمله الاحصائي وتحديثها باستمرار وفق أحدث الأساليب العلمية، سواء في مجال تصميم الأبحاث الاجتماعية الميدانية المتخصصة، وتجهيز وتقويم وتحليل بياناتها، أو في مجال رصد وتبويب الاحصاءات الاجتماعية الجارية وتحسين مستوى نوعيتها، وضمان استمرارية تواردها وفق برنامج زمني محدد.

ففي مجال الجريمة: ينشر المكتب في مجموعته الاحصائية الدورية منذ سنوات كثيرة بيانات عن حجم الجرائم المرتكبة وانواعها من جنايات وجنح ونسبتها الى مجموع عدد السكان، ومعدلات واتجاهات تغيرها، وعدد المتهمين والمدانين فيها، مصنفين حسب نوع الجريمة والجنس وفئات السن والتوزيع الجغرافي.

كما قام بتصميم وتنفيذ العديد من الأبحاث الميدانية التي تميزت

بالأسلوب العلمي والموضوعي، حول واقع وأبعاد ظاهرة الجريمة والانحراف والعوامل المؤثرة فيها وتحليل دوافعها وأسبابها، واقتراح الأسس الكفيلة بمعالجتها والوقاية منها، وذلك اسهاماً منه في ترسيخ أسس الدفاع الاجتماعي.

وفيما يلي الأسس والخطوات المنهجيةالمقترحة لاجراء تجربة بحث ميداني عربي ناجح وناجع في مجال الجريمة والجنح، وذلك من خلال خبرة وتجربة المكتب المركزي للاحصاء في هذا المجال.

أولاً: أهمية البحث:

المقصود بيان أهمية البحث الميداني في دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية عامة، وفي مجال الجريمة المخلة بأمن الفرد والمجتمع خاصة، والتي تتجلى في ندوة الأبحاث المتصلة بهذه الظاهرة وازدياد الحاجة الى بيانات تفصيلية وواقعية لقياس حجمها، والكشف عن طبيعتها واسبابها ودوافعها، وتحديد اتجاهات تغيرها، والتعرف على المؤثرات التي تتحكم فيها، وتوضح آثارها وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك تمهيداً لاقتراح أنجح السبل وأنسب الاجراءات لمواجهتها ومعالجتها والوقاية منها.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على:

١ ـ حجم الجرائم التي تم الكشف عنها من قبل رجال الأمن،

واتجاهات تغيرها، ونسبة المحفوظ والمحال الى المحاكم منها، وتركيبها حسب نوع الجريمة والتوزيع الجغرافي.

٢ ـ عدد المتهمين في الجرائم التي تم الكشف عنها من قبل رجال الأمن وتركيبهم حسب الجنس وفئات السن ونوع الجريمة، والتوزيع الجغرافي ونسبتهم الى عدد السكان.

٣ ـ تطور عدد القضايا الجزائية المفصولة من قبل المحاكم حسب أنواعها.

٤ ـ تطور عدد المدانين في القضايا الجزائية المكتسبة الدرجة القطعية حسب أنواع الجرائم والجنس والتوزيع الجغرافي.

٥ ـ تطور عدد المدانين في القضايا الجزائية المكتسبة الدرجة القطعية حسب الجنس وفئات السن والجنسية

٦ ـ تطور عدد المحاكم حسب أنواعها ودرجاتها وتوزيعها الجغرافي.

٧ ـ الأحداث المتهمون والمدانون حسب أنواع الجرائم والجنس والتوزيع الجغرافي.

٨ ـ نزلاء السجون ومراكز رعاية الأحداث حسب الجنس وفئات السن ونوع الجريمة.

٩ ـ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدانين وأسرهم: (الجنس، السن، الحالة التعليمية، الحالة الزواجية، المهنة، النشاط الاقتصادي، مستوى الدخل، مكان الاقامة، الظروف الاسرية وتعايش الأبوين، التنشئة الاجتماعية الاسرية، الحالة التعليمية للأبوين، المهنة والنشاط الاقتصادي للأبوين، عدد افراد الأسرة، مستوى دخل

الأسرة) الوضع السكني: (حيازة المسكن، عدد القاطنين، الكثافة بالغرفة، توفير الأدوات المنزلية لاسيما التي تتصل بالثقافة والترويح).

١٠ ـ مواصفات أبنية السجون ومراكز رعاية الأحداث والجانحين، وانواع الخدمات والبرامج والأنشطة المتاحة فيها:

صلاحية المبنى، التبعية وطبيعة الاشراف: اداري، صحي، برامج وأنشطة توزيعها الجغرافي، عدد الغرف، متوسط الكثافة بالغرفة، عد وخصائص العاملين فيها: الجنس، الحالة التعليمية، المؤهل التدريبي، نوع العمل: متخصص اجتماعي، متخصص نفسي، مدرب مهني، طبيب ممرض. مدة مزاولة العمل، توفر الخدمات الاجتماعية والنفسية، توفر الخدمات الصحية، توفر الخدمات التعليمية، توفر التدريب والتأهيل المهني، توفر الخدمات الثقافية والترويحية: المكتبات وعدد الكتب وعدد المترددين، اجهزة الراديو والتلفاز والسينما، الملاعب.

برنامج النشاط اليومي: وجوده ومحتواه.

١١ ـ آراء رجال الأمن والقانون والقضاء ونزلاء السجون ومراكز رعاية الأحداث الجانحين والعاملين فيها حول الخدمات والبرامج والأنشطة المتاحة، ودوافع الانحراف وسبل الوقاية من الجريمة

ثالثاً: المجال والشمول:

يتم تناول الموضوع من الزوايا التالية:

١ ـ الجرائم التي تم الكشف عنها من قبل الشرطة، والقضايا الجزائية المفصولة من قبل المحاكم وقضايا الأحداث حسب النوع والمحافظات.

٢ ـ المتهمون في الجرائم التي تم الكشف عنها من قبل الشرطة، والمدانون في القضايا الجزائية المكتسبة الدرجة القطعية حسب الجنس وفئات السن ونوع الجريمة والتوزيع الجغرافي والجنسية.

٣ ـ المحاكم حسب النوع والدرجة والمحافظات، مواصفات أبنية السجون ومراكز رعاية الأحداث الجانحين، عدد الغرف حسب المحافظات، ومتوسط الكثافة في الغرفة وأنواع الخدمات والبرامج والأنشطة المتاحة فيها، توزيع نزلاء السجون ومراكز رعاية الأحداث حسب الجنس والسن ونوع الجريمة.

٤ ـ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدانين وأسرهم.

٥ ـ استطلاع آراء رجال الأمن والقانون والقضاء ونزلاء السجون ومراكز رعاية الأحداث الجانحين والعاملين فيها بالخدمات والبرامج والأنشطة التي تقدمها وبدوافع الانحراف وسبل الوقاية من الجريمة

رابعاً: المفاهيم والمصطلحات الاجرائية:

يتم وضع تعريفات محددة للمفاهيم والمصطلحات التي ترد في استبيانات البحث، وذلك من خلال التشريعات والقوانين النافذة

كتعريف الجريمة، الحد، الأسرة. ذلك أن العاملين في البحث يحتاجون الى المعرفة الدقيقة بدلالات الألفاظ والمفاهيم المستخدمة، حتى لا يكون هناك أي التباس أو قصور في أعمالهم.

خامساً: مصادر فروض البحث وتساؤلاته:

وتتناول الفروض والتساؤلات التي يتصدى لها أي بحث علمي، والتي تستمد في بحثنا من المصادر التالية:

١ ـ الاطلاع على جميع الأبحاث والدراسات السابقة في هذا المجال ـ إن وجدت ـ واستقراء النتائج التي أسفرت عنها، بهدف تبين الجوانب التي اغفلتها أو غفلت عنها، والقضايا التي تناقصت بشأنها النتائج.

٢ ـ الاطلاع على جميع النشرات والتقارير والمجموعات الاحصائية المتاحة المتصلة بالموضوع والصادرة عن مختلف الجهات (الاحصاء، القضاء، الشئون الاجتماعية، الداخلية). بهدف التعرف على حجم ومسار تغير الظاهرة المدروسة من مختلف الجوانب وتوزيعها الجغرافي، وطبيعة الخدمات والبرامج والأنشطة التي تقدمها مؤسسات الأمن والقضاء ومراكز الرعاية لنزلائها من المتهمين والمدانين.

٣ ـ الاطلاع على الدراسات الاجتماعية والنفسية ـ إن وجدت ـ التي سبق للمختصين في السجون ومراكز رعاية الأحداث الجانحين القيام بها لبعض حالات النزلاء. والتي توضح دوافع الانحراف

وأسبابه ونتائج التدابير والجهود المبذولة لتعديل سلوك المنحرف واعادة توافقه مع المجتمع.

٤ - إجراء بعض المقابلات مع عدد من المسئولين والمختصين في الجهات المعنية، وذلك بهدف التعرف على رؤيتهم لأهم التساؤلات التي يتوقعون أن يجيب البحث عنها.

سادساً: أدوات البحث:

تتنوع الأدوات في أي بحث علمي، بتنوع فئات الأفراد الذين يشملهم، كما تتنوع أيضاً بتنوع أهداف البحث ومنهجيته وتنوع أساليب القياس المختارة، وتؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم أدوات البحث أنواع البيانات المطلوب جمعها، وأفضل صيغة مناسبة للاسئلة وترتيبها، واسلوب التجهيز المستخدم.

ويمكن أن يعتمد في هذا البحث على مجموعتين من ادوات البحث:

المجموعة الأولى: تستهدف رصد البيانات والمؤشرات المتاحة عن واقع الجريمة والمتهمين والمدانين بتصنيفاتهم المختلفة.

المجموعة الثانية: تستهدف معرفة مواصفات المؤسسات المعنية بالجريمة (السجون، مراكز رعاية الأحداث، الجانحين) وأنواع وطبيعة ومستوى الخدمات والبرامج والنشاطات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والترويحية والرياضية المتاحة، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين فيها، (كذلك استطلاع آراء

العاملين والنزلاء في هذه المؤسسات ورجال القانون والقضاء والشرطة حول طبيعة ومستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنزلاء والتعرف على نواحي القوة والضعف فيها، إضافة الى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنزلاء وأسرهم ودوافع الانحراف، وتضم هذه المجموعة الأنواع التالية من الاستبيانات:

أ ـ استبيان حول مواصفات المؤسسات المعنية بالجريمة وأنواع الخدمات والبرامج والأنشطة المتاحة فيها.

ب ـ استبيان آراء العاملين في هذه المؤسسات حول انواع ومستوى الخدمات والبرامج والأنشطة المتاحة فيها.

جـ ـ استبيان آراء نزلاء هذه المؤسسات حول انواع ومستوى الخدمات والبرامج والأنشطة المتاحة فيها.

د ـ استبيان حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في المؤسسات المعنية بالجريمة

هـ ـ استبيان حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدانين ودوافع الانحراف.

و ـ استبيان يتضمن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأسر المدانين...ويتم تصميم هذه الاستبيانات بشكل فني محكم، يضمن تحقيق اهداف البحث وسرعة استيفاء بياناتها واستخراج نتائجها بالأسلوبين اليدوي أو الآلي.

سابعاً: تصميم جداول التبويب:

تقضي المبادىء الاحصائية تصميم الجداول التي سيتم على

اساسها تبويب بيانات البحث واستخراج النتائج النهائية بالشكل الذي يحقق كامل اهدافه، قبل اعداد الاستبيانات وصياغة اسئلتها، وذلك لتضمينها كافة البيانات والمعلومات اللازمة والواردة في هذه الجداول دون زيادة أو نقص، أما على النطاق العملي فيجري غالبا تصميم الاستبيانات وجداول تبويب النتائج بشكل متزامن تقريبا بسبب الترابط الوثيق بينهما، وفي جميع الأحوال، تراعى في تصميم الجداول المبادىء والأصول الاحصائية المتعارف عليها سواء من حيث الشكل أو المضمون.

ثامناً: أسلوب جمع البيانات:

يتم رصد البيانات والمؤشرات الواردة في المجموعة الأولى من أدوات البحث مكتبياً، وذلك من خلال مضامين النشرات والتقارير والمجموعات الاحصائية الصادرة عن مختلف الجهات المعنية، بينما يتم في تطبيق أدوات المجموعة الثانية من أدوات البحث أسلوب المقابلة الشخصية من قبل فريق من الباحثين المدربين لهذا الغرض، وفق التعريفات والتعليمات الموضوعة.

تاسعاً: تحديد حجم العينة واسلوب اختيارها:

يتم تحديد حجم العينة التي ينبغي تطبيقها في ضوء البيانات المتاحة وفق القوانين والقواعد الاحصائية، ومستوى عال من الثقة يضمن تمثيلها للمجتمع.

عاشراً: تعليمات البحث:

تهدف هذه التعليمات الى توضيح أسلوب العمل وطريقة استيفاء البيانات المطلوبة بالشكل الذي يحقق أهداف البحث، ويراعى عند وضعها الايجاز والدقة والوضوح، لتكون مرجعاً للمشتغلين في مرحلة الميدان على أداء مهامهم بيسر وسهولة

حادي عشر: البرنامج الزمني:

يتضمن البرنامج الزمني تقدير الفترة الزمنية التي يستغرقها انجاز مراحل البحث المختلفة ويستخدم لقياس درجة التقدم في العمل، ويوضع هذا البرنامج في ضوء معدلات الأداء التي أسفرت عنها تجربة أدوات البحث والخبرات المتراكمة في هذا الشأن.

ثاني عشر: تقدير جهاز المشتغلين:

يجري تقدير عدد المشتغلين في مرحلة العمل الميداني على اختلاف أنواعهم بالاستناد الى حجم العينة، ومعدل الأداء اليومي المعتمد، والتوقيت الزمني ونطاق الاشراف.

ثالث عشر: تقدير حجم الميزانية والمستلزمات المادية:

يتم وضع تكلفة البحث التقديرية، وانواع المستلزمات المادية من قرطاسية ومطبوعات وغيرها التي يتطلبها البحث في مختلف

المراحل، وذلك لرصدها وتأمينها في الوقت المناسب وفي ضوء الأسعار الفعلية الجارية.

رابع عشر: تدريب المشتغلين على العمل الميداني:

يجري اعداد وتأهيل المشتغلين وتدريبهم تدريباً جيداً على كيفية استيفاء بيانات البحث نظرياً وعملياً، والتأكد من حسن تفهمهم للتعريفات والتعليمات الموضوعة، وذلك وفق برنامج محدد.

خامس عشر: تجربة أدوات البحث:

تهدف هذه التجربة الى اختبار مدى كفاءة التصميم، والكشف عن نواحي الضعف والثغرات في الاستمارات أو التعريفات أو التعليمات، والوقوف على العقبات والمشكلات التي يمكن أن تواجه التنفيذ، ووضع الحلول المناسبة لها والتي قد تأخذ شكل تعديلات في التصميم أو في خطة التنفيذ.

سادس عشر: معالجة البيانات واستخراج النتائج النهائية:

عقب الانتهاء من العمل الميداني، يتم مراجعة بيانات الاستمارات تمهيداً لمعالجة البيانات واستخراج النتائج النهائية باختيار احد الأسلوبين التاليين:

الأسلوب الأول: يستلزم ترميز بيانات الاستمارات وفق دليل ترميز خاص يوضع لهذا الغرض، وتسجيلها بواسطة آلات الادخال، ومن

ثم معالجة البيانات واستخراج النتائج النهائية عن طريق الحاسب الآلي وفق برامج محددة.

الأسلوب الثاني: يتم بموجبه تصنيف البيانات وفرزها يدوياً من قبل مجموعة من المشتغلين المدربين وفق جداول التبويب المعتمدة، حيث يتم التحقق من وحدة البيانات وأقسامها.

سابع عشر: تحليل وتفسير النتائج وإصدار التقرير النهائي:

بعد الانتهاء من تجهيز بيانات البحث، يتم تحليل النتائج النهائية التي أسفر عنها وتفسيرها، واقتراح السبل المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة ومعالجتها والوقاية منها، لاسيما وأن الوقاية خير من العلاج، وهي أجدى من جميع النواحي للفرد والأسرة والمجتمع.

هذه هي بشكل عام النقاط الرئيسة التي تشكل في رأينا مدخلاً لاجراء بحث ميداني ناجع في مجال الجريمة والجنح، وبالطبع فإن تطبيق هذه المراحل قد يختلف نسبياً من دولة الى أخرى وذلك يتعلق بطبيعة التركيب الاجتماعي من جهة وطبيعة الأجهزة الاحصائية والأجهزة المعنية والمنفذة من جهة أخرى.

وكخلاصة: فإن التعمق والتوسع في اجراء البحوث الميدانية لظواهر الجريمة والجنح يشكل أساساً لا غنى عنه لدراسة أسباب هذه الظواهر المرضية ومكوناتها، خاصة وأن أبحاثنا الاجتماعية على المستوى العربي تفتقر افتقاراً شديداً الى هذا النوع من الأبحاث.